التعليم والجريمة: مقاربة اقتصادية

Education and crime: an economic approach

فيصل بوطيبة[1] سميرة بن دحمان[2]

الملخص:

لقد أضحت ظاهرة الجريمة مصدر قلق حقيقي للأفراد كما للحكومات في مختلف بلدان العالم؛ فقد توسع نطاقها وتطورت أساليبها خاصة مع ظهور العولمة خلال العقدين المنصرمين. لذلك يسعى الاقتصاديون للبحث في المحددات السوسيواقتصادية لهذه الظاهرة من جهة ومن جهة أخرى وضع الاستراتجيات البديلة لمكافحتها من منظور اقتصادي. ويركز الباحثون في الفترة الأخيرة على أهمية التعليم في التصدي للظاهرة من خلال عدة قنوات حيث تبين بالدراسة والبحث فعالية التعليم والتربية مقارنة بوسائل الردع في الحد من الجريمة.

Abstract:

Crime becomes today a great dilemma for individual and governments alike. In fact, its field has largely expanded and its tools have been developed in the era of globalization. Economists, therefore, try to understand the socioeconomic determinants of crime on one hand and study the alternative strategies to alleviate its effect on the other one. Recently, researchers focus more on the role of education in this frame. They found that education is more effective than deterrence tools in reducing crime.

الكلمات المفتاحية:

التعليم، الجريمة، اقتصاديات الجريمة، تحليل الكلفة-منفعة.

مقدمة:

خلال العقود الأربعة الماضية برز اقتصاد الجريمة economics of crime كأحد المجالات الحديثة في الدراسات الاقتصادية. وقد شهد تدريجيا توسعا في الأبحاث وتنوعا في المناهج والأساليب وذلك بغية دراسة المحددات الاقتصادية لظاهرة الجريمة خاصة وأنها اتسعت دائرتها وتعاظمت تبعاتها المادية والمعنوية في مختلف أنحاء العالم. ففي هولندا مثلا تم تقدير الكلفة السنوية للجريمة سنة 1998 بحدود 93 مليار يورو، أي ما يمثل 25% من الناتج المحلي، كما بلغت التكلفة الفردية للجريمة ما قيمته 590 يورو سنويا.3

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة تلك البلدان حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد نزلاء السجون بها يقدر بما يزيد عن مليوني نزيل، وهو ما يجعلها تتحمل سنويا أعباء باهضة إنْ على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي. ففي سنة 2004 مثلا بلغ الإنفاق الحكومي على تكاليف الحجز incarceration costs حوالي 50 مليار دولار، وبلغت التكلفة السنوية للسجين الواحد 22600 دولار.4

بالإضافة للاعتبارات المالية، فان للجريمة آثارا اجتماعية سلبية، حيث تسهم في تفكك البناء الاجتماعي وتدهور الثقة Trust ما بين الأفراد وغير ذلك من الآثار التي تضر برأس المال الاجتماعي بشكل عام.

1 أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة، boutayeba_f@yahoo.fr
2 باحثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، arimas080485@yahoo.fr

[3] Wim, Groot. (2004) "The effects of education on crime", p2. [*www1.fee.uva.nl/scholar/wp/wp48-04.pdf*]

[4] "Saving futures, saving dollars" (2006). Alliance for excellent education, Issue brief. [www.all4ed.org/files/archive/publications/SavingFutures.pdf]

وفي سبيل تقليص حدة هذه الظاهرة الخطيرة، أُجريت عديد من البحوث والدراسات قصد تحليل الظاهرة وتشخيص أهم محدداتها الاقتصادية ومن ثم مساعدة صانعي القرار على رسم السياسات الملائمة وفقا لما تم الانتهاء إليه من نتائج.

أولاً: التحليل الاقتصادي للجريمة

يتمحور التحليل الاقتصادي للجريمة منذ ظهور اقتصاد الجريمة والى اليوم حول أمرين رئيسيين؛ أولهما دراسة حوافز سلوك الجريمة وثانيهما تقييم الاستراتجيات البديلة لتقليص الجريمة.5

وتعد دراسة الأمريكي Gary Backer (1968) الموسومة بـ "الجريمة والعقوبة: مقاربة اقتصادية"6 حجر الزاوية لاقتصاد الجريمة، ذلك أنها غيرت جذريا نمط التفكير في سلوك الجريمة وأعطت دفعا قويا للخوض في هذا المجال الذي كان حكرًا على علماء الاجتماع وعلماء الإجرام.* فقد قام الباحث بوضع نموذج لتفسير سلوك الجريمة يعرف بنموذج الخيار العقلاني rational choice model حيث اعتبر قرار الأفراد في اقتراف جريمة مبني على مقارنة التكاليف بالفوائد المرتبطة بها. ففي هذا النموذج، لكل المجرمين المحتملين فائدة benefit من الجريمة (b) سواء كانت فائدة مادية أو معنوية. وبالمقابل فان الفرد المقترف للجريمة يتحمل تكاليف مصدرها جملة الإجراءات المعززة للقانون law enforcement activities وتتمثل قساوة العقوبة (الغرامات، السجن...) جانبا من تلك التكاليف، بينما يمثل احتمال القبض على المجرم conviction جانبا أخرا منها. وهكذا فإن تكلفة الجريمة ما هي إلا حاصل ضرب هاذين الجانبين أي احتمال العقوبة (p) وتكلفة العقوبة (f). ومن ثم فإن العائد الصافي المتوقع من الجريمة هو:

$$b-pf>0$$

وتشير الدلائل إلى أن عدد المجرمين يزيد بتزايد فوائد الجريمة (b) وينقص بتزايد (p) أو (c). لذالك فقرار الأفراد باقتراف الجريمة يقوم على الشرط التالي: $(b-pf) > 0$

أما مهمة صانعي السياسة في سبيل الحد من الجريمة فهي السعي لتقليص الفوائد، رفع احتمال إلقاء القبض على مجرم أو رفع تكلفة العقوبة. بل إن بيكر يفضّل أكثر في هذه المسألة، حيث يرى أنه من الضروري رفع احتمالات القبض وتشديد العقوبة على مرتكبي جرائم خطيرة كالقتل والاغتصاب أكثر من جرائم أخرى كسرقة السيارات. ويعتبر أن ما يحدث في الولايات المتحدة من احتمالات القبض وعقوبات يتفق تماما مع هذا التحليل.

من جانب آخر يركز بيكر على فعالية فرض غرامات مالية كسياسة ناجعة في ردع المجرمين، وبالتالي الحد من الجريمة وذلك بناءً على ما تتسم به من مزايا؛ فهي تحفظ الموارد، تعوض المجتمع كما أنها عقوبة للمجرمين وتسهل تحديد الاحتمالات والعقوبات المثلى optimal p's and f's.

وفي ختام بحثه، اعتبر بيكر أن ثمرة مساهمته تتمثل في تأكيد كون السياسات المثلى لمحاربة السلوك غير الشرعي تشكل جزءا من التخصيص الأمثل للموارد.

لكن وعلى الرغم من أهمية هذا العمل وما توصل إليه من نتائج، فقد تعرض للنقد من عدة جوانب، وأساسا ما بنى عليه الباحث تحليله للظاهرة، فقد بينت عديد من الدراسات من بعده في الولايات المتحدة أن ثمة مفارقة

---

[5] Ann Dryden Witte and Robert Witt. (2001) Crime Causation: Economic Theories *www.econ.surrey.ac.uk/Research/WorkingPapers/econ300.pdf*, p 1

[6] Backer, Gary (1968) Crime and punishment: An economic approach, journal of political economy, Vol. 76, N. 2.

* يستند عمل بيكر على مساهمة الايطالي سيزار بيكاريا الموسومة بـ:

Cesare Beccaria, (1819). *An Essay on Crimes and Punishments, E. D.* In graham, trans, Philadelphia.

بين تنبؤات المنفعة المتوقعة والقرارات الفعلية للمجرمين،7 ومعنى ذلك أن السلوك الإجرامي لا يمكن التعامل معه مطلقا كونه صادرا من أفراد راشدين.

من ناحية أخرى، لم يأخذ نموذج بيكر بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost في تقدير تكلفة الجريمة. وقد ركز على هذه المسألة Ehrlich Isaac في بحثه المنشور سنة 1973، حيث قام هذا الأخير بتوسيع نموذج بيكر من خلال تحليل أثار مستويات الدخل وتوزيعه على الجريمة في الولايات المتحدة. واستنتج أن العائد من الجريمة ـ خاصة جريمة الملكية – يرتبط أساسا بالفرص المتاحة من قِبل الضحايا "المحتملين" للجريمة (معبرا عنها بالدخل المتوسط للأسر في مجتمع معين). كذلك تعرض Ehrlich لأثر البطالة على الجريمة واعتبرها مؤشرا مكملا لفرص الدخل المتاحة في سوق العمل "الشرعي"، وتوصل إلى أن معدلات البطالة أقل أهمية في تحديد الجريمة مقارنة بمستويات الدخل والتوزيع.8

إن كلا من مساهمتي Baker (1968) وEhrlich (1973) تعدان الدراستان الرائدتان في هذا المجال، خاصة فيما يخص تقدير آثار تواجد الشرطة، إلقاء القبض على المجرمين وقساوة العقوبة على النشاط الإجرامي. فالأفراد الذين يقررون الخوض في الإجرام يُفترض أنهم يُقدِّرون كلا من خطر القبض وكذا العقوبة.9

ومع مطلع الثمانينيات تم اقتحام مجال جديد من البحث التطبيقي تمحور حول دراسة وتحليل المحددات الاجتماعية والاقتصادية للجريمة.10 فقد تحول اهتمام الباحثين من مجرد الاختبار الخالص لفرضية الردع deterrence hypothesis إلى تحليل المحددات السوسيواقتصادية مثل الفقر، الإقصاء الاجتماعي، الدخل والتفاوت في الأجور، البطالة، الخلفية الثقافية والأسرية، المستوى التعليمي وعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى من شأنها التأثير على قرار الأفراد إزاء اقتراف الجريمة كالخصائص الثقافية للمجتمع (الدين والإرث الاستعماري)، السن، الجنس، شيوع الأسلحة في البلد والنشاطات غير الشرعية المرتبطة بالمخدرات...

وفي المرحلة الأخيرة تُركز أدبيات اقتصاد الجريمة أكثر على دور التعليم في الحد من السلوك الإجرامي.

ثانياً: علاقة التعليم بالجريمة

من جملة ما توصل إليه الباحثون في اقتصاديات الجريمة وجود دور محوري للتعليم في تفسير الظاهرة؛ إذ يرتبط ارتفاع المستوى التعليمي بشكل ايجابي وقوي بتدني معدلات الجريمة في المجتمعات والعكس بالعكس كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل1: علاقة معدلات القيد بالتعليم الثانوي بجريمة القتل في العالم

[7] Garouppa, numo (1998)"Crime and punishment: Further results", Economics 344, Department of Economics and Business, Universitat Pompeu Fabra, p2.
[8] Ehrlich, Isaac. (1973) "Participation in Illegitimate Activities: A Theoretical and Empirical Investigation," Journal of Political Economy.
[9] Alison Oliver (2005). " The economics of crime: An analysis of crime rates in America, The Park Place Economist, Volume 10, p 31.
[10] Paolo Buonnano, "Identifying the effect of education on crime: evidence from the Italian regions", op.cit, pp 3-4.

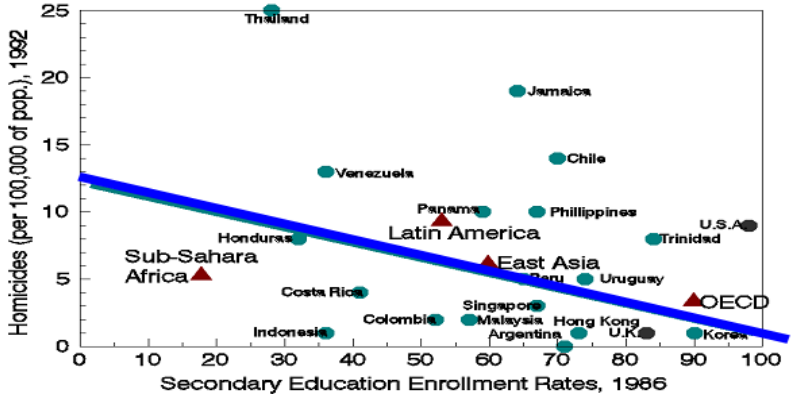

Source: Walter Mc.Mahon, (2004). ***"Education, democratization, political stability and growth"***, Center for global studies, University of Illinois, p43.

وفي أحد التقارير الأمريكية الصادرة حديثا عن معهد سياسة العدالة justice policy institute في واشنطن تم استخلاص كثير من الحقائق في هذا الصدد، أهمها ما يلي:[11]

1-الولايات التي بها نسبة أعلى من السكان الذين لهم مستوى ثانوي تكون معدلات الجريمة متدنية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول1: الجريمة حسب المستوى الدراسي في الولايات المتحدة

	نسبة السكان 25فاكبر من لهم مستوى ثانوي أو أكثر	معدلات جرائم العنف لكل 100000
الولايات المتحدة	84.3	469.2
أعلى عشر ولايات	91.5	304.89
أدنى عشر ولايات	80.53	488.26

Source: education and public safety, op.cit, p 5.

تحديدا يبين التقرير أن عشر ولايات التي بها تلك النسبة الأعلى ممن لديهم مستوى ثانوي أو أكثر تنخفض بها معدلات الجريمة بـ60٪ مقارنة بعشر ولايات التي بها أدنى نسبة من السكان ممن ليس لديهم مستوى ثانوي.

2- الولايات التي بها معدلات أعلى من القيد في التعليم العالي تكون بها معدلات الجريمة متدنية كما هو مبين في الجدول أدناه حيث أن عشر ولايات التي بها معدلات أعلى للقيد في الجامعة تنخفض بها الجريمة بحوالي 40 ٪ مقارنة بعشر ولايات التي لها معدلات قيد متدنية.

الجدول2: الجريمة في الولايات المتحدة

	معدلات القيد لكل 100 ألف	معدلات جرائم العنف لكل 100 ألف
الولايات المتحدة	991.1	465.5
أعلى عشر ولايات	1310.9	275.9
أدنى عشر ولايات	774.0	440.1

Source: education and public safety, op.cit, p 6.

والصورة ذاتها تنطبق كذلك على أوربا؛ ففي ايطاليا مثلا تستفحل ظاهرة الجريمة المنظمة وتعد بحق مصدر قلق دائم للمجتمع كما للدولة، خاصة في جنوب البلاد حيث ترتفع معدلات البطالة وتقل البنى التحتية وتنخفض معدلات النمو مقارنة بالشمال.[12]

[11] "Education and public safety" (2007) justice policy institute, p9.
[www.justicepolicy.org/images/upload/07-08_REP_EducationAndPublicSafety_PS-AC.pdf]

الشكل2: تطور عدد الجرائم لكل ألف نسمة في ايطاليا

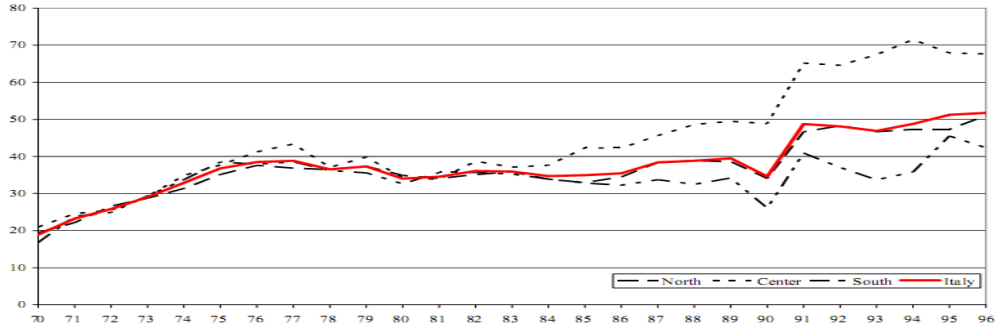

Source: Paolo Buonanno, identifying the effect of education on crime : evidence from the Italian regions, op.cit, p22.

في سنة 2002 بلغ عدد السجناء في ايطاليا 55751 سجين وتشير الإحصاءات كذلك إلى أن حوالي 75٪ منهم دون المستوى الثانوي، وتفصيلا فان توزيعهم حسب المستوى التعليمي هو كالتالي:

الجدول3: الجريمة حسب المستوى الدراسي في ايطاليا

المستوى التعليمي	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	بدون مستوى	أمي
النسبة	0.85	7.52	37.36	29.16	8.23	1.52

Source: Buonnano, Paolo. "Crime, education and peer pressure", p2.
[http://dipeco.economia.unimib.it/repec/**pdf**/mibwpaper64.**pdf**]

هذا التوزيع الذي يخص المسجلين فقط يبين أن الجريمة في ايطـاليا ترتبط سلبيا وبقـوة بتدني المستوى التعليمي للأفراد.

ثالثاً: قنوات تأثير التعليم على الجريمة

تتناول أدبيات اقتصاد الجريمة قنوات تأثير التعليم على الجريمة بشكل عام من خـلال ثلاث رؤى متبـاينة كما هو موضح في الشكل التـالي:

الشكل3: آثـار التعليـم على الجريمة

التعليـم

[12] Paolo Buonanno, identifying the effect of education on crime: evidence from the Italian regions, working paper N.65, department of economics, university of Milan, 2003, p3.

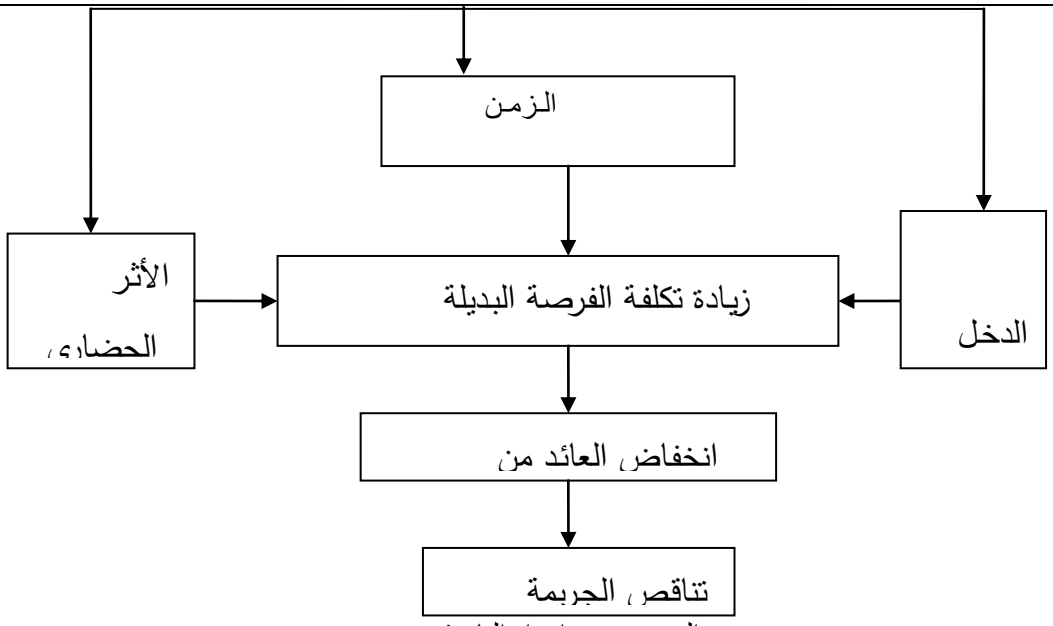

المصدر: من إعداد الباحث

ينظر أصحاب الاتجاه الأول للمسألة من منظور الدخل، "فالجريمة هي أساسا مشكلة تخص فئة الشباب غير المتعلم، وتدني المهارات لدى الأفراد يعد من الدوافع المحتملة للمشاركة في الأعمال الإجرامية لأن العوائد التي يمكن الحصول عليها من العمل أو الدراسة ضئيلة".[13] وبناء عليه، فالاستثمار في التعليم يعمل على توسيع فرص العمل والحصول على دخل معتبر، الأمر الذي يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للجريمة وتكلفة العقوبة المحتملة. وهكذا فالتعليم يسهم عمليا في الحد من الإجرام، خاصة ما تعلق بجرائم العنف والملكية؛ أي تلك التي لا تحتاج إلى مهارات معرفية عالية.

ففي إحدى الدراسات الحديثة عن التعليم والجريمة في الولايات المتحدة، تبين أن زيادة 5% من خريجي التعليم العالي يحقق لاقتصاد البلد فائدة إجمالية سنوية مقدارها حوالي 7.7 مليار دولار (5 مليار دولار تعود لاقتصاد النشاط الإجرامي "المحتمل" و2.7 مليار كدخول سنوية إضافية).[14]

وفي ذات السياق، توصل Lochner & Moritti إلى أن زيادة 1% في عدد الخريجين من التعليم العالي لكل من هم في سن يتراوح بين 20 إلى 60 سنة يوفر على الولايات المتحدة 1.4 مليار دولار سنويا من تكاليف الجريمة التي يتحملها الضحايا والمجتمع ككل. هذه الآثار الخارجية للتعليم تشكل بين 1170 و2100 دولار لكل خريج إضافي من التعليم العالي أو بين 14 الى26 % من العائد الخاص من التعليم.[15]

[13] Lochner, Lance. (1999) "Education, work, crime: Theory and evidence", University of Rochester Working Paper no. 465, p34.
14 Saving futures, saving dollars, op.cit, p4.
15 Lockner, Lance and Enrico Moretti. (2004)" the effects of education on crime: evidence from prison inmates, arrests and self-reports». American Economic Review, , Vol. 94, p27.

وفي دراسة عن المملكة المتحدة، تم التوصل إلى أن زيادة بـ10% في متوسط أجور أصحاب الدخول المتدنية في منطقة معينة يعمل على تقليص معدل الجريمة على الملكية في تلك المنطقة بنسبة تتراوح بين 0.7 و1.0%، وهو ما يمثل فائدة مالية تقدر بـ1.3 إلى 1.8 مليار جنيه إسترليني.[16]

وفي بحث مستقل لـ walter Lochner عن جدوى السياسات المقترحة للحد من الجريمة،[17] خلص الباحث إلى أن الجمع المثالي بين سياسات الإنفاق على تعزيز القانون Law enforcement التعليم والأجور يمثل الإستراتجية الأكثر فعالية لمحاربة الجريمة. لكن يبقى كل ذلك يتعلق بالعلاقة الكمية بين التعليم والجريمة، إلا أنه من منظور العلاقة النوعية بينهما "لاحظ علماء الإجرام بصفة عامة أن الأشخاص ذوي القدر المحدود أو المنعدم من التعليم قد يرتكبوا أنواعا معينة من الجرائم بنسبة أعلى من نظرائهم الذين لديهم مستوى تعليمي مرتفع، فقد لوحظ أن للتعليم أثره على الإجرام من الناحية النوعية حيث يحوله من إجرام عضلي عنيف إلى إجرام ذهني قائم على الدهاء".[18] ذلك ما تؤكده الدلائل حول جرائم الفساد من تهرب ضريبي، اختلاسات وجرائم مالية إذ أنها تثبت في الغالب في حق ذوي المؤهلات العلمية وليس الأفراد الأقل تعليما كما هو موضح أدناه.

الجدول4: الجرائم حسب المستوى التعليمي (%)

	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
تخريب الممتلكات الخاصة	6.5	10.9	7.6	4.5
تخريب الممتلكات العامة	10.2	7.1	8.4	5.2
التهرب الضريبي	5.8	8.0	10.0	27.2
التهرب من التأمين	2.1	5.2	5.3	8.4
السرقة في العمل	5.5	6.5	12.6	10.5
الاعتداء	8.0	5.7	2.5	1.9

Source : Wim Groot, "The effects of education on crime", op.cit, p21.

أما الاتجاه الثاني في دراسة طبيعة دور التعليم على الجريمة فيقوم تحديدا على اعتبار جانب الزمن. فبغض النظر عن المزايا التي يقدمها التعليم للفرد سواء تعلق الأمر بالمزايا النقدية أو غير النقدية، فان مجرد البقاء داخل أسوار المدارس والجامعات يجنب الفرد مخاطر الشارع وأساسا ارتكاب الجريمة.

من ضمن الدراسات في هذا المجال دراسة Witte Tauchen التي خلصت إلى أن أثر البقاء بعيدا عن الشوارع والمكوث في مراحل التعليم والعمل أبلغ من أثر الدخل الذي يحصل عليه الفرد جراء الاستثمار في التعليم.[19]

وفي ذات السياق، توصل walter McMahon في دراسة له سنة 2004 إلى أن انخفاض الجريمة لا يعزى في الواقع إلى العملية التعليمية ولكن أساسا إلى بقاء المراهقين والشباب تحت المراقبة سواء في المدرسة أو العمل،[20] وأكدت الدراسة نتيجة مفادها أن توسيع التعليم الثانوي بنسبة1% يقدر أنها تسهم في تقليص التفاوت بالبلدان المتقدمة (OECD) بمعدل 31 % وأن انخفاض بـ 1% في التفاوت. كما يقلص معدلات القتل ألعمدي Murder بنسبة 1.13% وجرائم الفقر5%.

وفيما يخص الاتجاه الثالث، فان دور التعليم في تقليص الجريمة يتحقق من خلال تكريس الفضائل والأخلاق وغرسها في نفوس الناشئة. ولقد أشار الفيلسوف الإيطالي Cizar Beccaria في نهاية كتابة «الجريمة و العقوبة"

16 Leon Feinstein (2002) Quantitative Estimates of the Social Benefits of Learning, 1: Crime. Wider Benefits of Learning Research Report. Centre for Research on the Wider Benefits of Learning, London, p3.

17 Lochner, lance. (2004)"education, work and crime: A human capital approach" International Economic Review 45, p31.

18 رضا عبد السلام، اقتصاديات الجريمة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2004، ص 105.

19 Ann Dryden Witte et al. op.cit, p 12.

20 Walter W. McMahon (2004), "Education, democratization, political stability and growth", Center for global studies, university of Illinois, p 43.

(1764) إلى هذه الفكرة حيث قال: «...وهناك طـريقة أخرى لمنع الجرائم، والتي تتمثل في تشجيع الفضيلة...» ثم أتبع ذلك بقـوله : ".. فان أسلم وأسهل الطـرق في منع الجرائم تتمثل في إتمـام التعليم..." [21]

أما حـديثا فممن يحاجون بهـذا الدور الأخلاقي David Usher (1997)، إذ يرى أن للتعليم أثـرا حضاريا A civilization effect يحـد من النشاط الإجـرامي من خلال تعـزيز المواطنة. و بذلك فالتعـليم أكبـر من أن يحصر في تحسـين فرص الحصول على دخـل؛ فهـو أداة لغرس القيـم في المجتمع وتثقيف الأفراد ونشر الفضـائل.[22]

خـاتمة:

إن التنامي المستمر لظاهرة الجريمة حول العالم كماً وكيفاً دفع بالاقتصاديين منذ عقود قليلة إلى دراسة الأسباب الكامنة وراءها أملاً في فهم أبعادها ومن ثم مساعدة صانعي القرار في وضع السياسات الملائمة لعلاج ما يمكن علاجه والوقاية مما قد يرد مستقبلاً.

ولقد كانت دراسة الأمريكي جاري بيكر الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد العام 1992 حجر الزاوية فيما بات يعرف باقتصاديات الجريمة، بل وكانت الحافز لتوسيع البحث في المحددات الاقتصادية لظاهرة الجريمة.

في ظل ذلك، أولى الباحثون أهمية خاصة بدور التعليم في تفسير ظاهرة الجريمة وكذا دوره في التخفيف من حدتها وذلك من خلال ثلاث قنوات رئيسة؛ فالتعليم بإمكانه تقليص الجريمة من خلال تمكين الأفراد من فرصة ولوج سوق العمل ومن ثم الحصول على دخل دائم. كما أن التعليم يقي الشباب من الوقوع في الجريمة من خلال تواجدهم معظم الوقت داخل أسوار المدارس والجامعات، والأهم في ذلك هو الدور التربوي للمؤسسات التعليمية من خلال نشر الوعي بين المتعلمين بخصوص خطورة السلوك الإجرامي.

المـراجع:

- سيزار بيكاريا، الجريمة والعقوبة، ترجمة: يعقوب محمد علي حياتي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة الثامنة، العدد الثاني، 1984.
- رضا عبد السلام، اقتصاديات الجريمة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2004.
- Alison Oliver. (2005) "The economics of crime: An analysis of crime rates in America", The Park Place Economist, Volume 10.
- Ann Dryden Witte and Robert Witt. (2001) Crime Causation: Economic Theories *www.econ.surrey.ac.uk/Research/WorkingPapers/econ300.pdf*
- Backer, Gary (1968). Crime and punishment: An economic approach, journal of political economy, Vol. 76, N 2.
- "Education and public safety." (2007) justice policy institute.
- [*www.justicepolicy.org/images/upload/07-08_REP_EducationAndPublicSafety_PS-AC.pdf*]
- Ehrlich, Isaac. (1973) "Participation in Illegitimate Activities: A Theoretical and Empirical Investigation," Journal of Political Economy.
- Garouppa, numo. (1998) "Crime and punishment : Further results", Economics 344, Department of Economics and Business, Universitat Pompeu Fabra, Roma.
- Leon Feinstein (2002) Quantitative Estimates of the Social Benefits of Learning, 1: Crime. Wider Benefits of Learning Research Report. Centre for Research on the Wider Benefits of Learning, London.
- Lochner, lance. (2004) "Education, work and crime: A human capital approach" International Economic Review 45.
- Lochner, Lance. (1999) "Education, work, crime: Theory and evidence"
- University of Rochester Working Paper no. 465.
- Lockner, Lance and Enrico Moretti. (2004) "The effects of education on crime: evidence from prison inmates, arrests and self-reports". American Economic Review, Vol. 94.
- Paolo Buonanno, (2003). "Identifying the effect of education on crime: evidence from the Italian regions." working paper N.65, department of economics, university of Milan.
- Paolo Buonnano, "Crime, education and peer pressure."
- [http://dipeco.economia.unimib.it/repec/pdf/mibwpaper64.pdf]
- "Saving futures, saving dollars" (2006). Alliance for excellent education, Issue brief. [*www.all4ed.org/files/archive/publications/SavingFutures.pdf*]
- Walter W. McMahon (2004), "Education, democratization, political stability and growth", Center for global studies, university of Illinois.
- Wim, Groot. (2004) "The effects of education on crime".
- [*www1.fee.uva.nl/scholar/wp/wp48-04.pdf*]

[21] سيزار بيكاريا، الجريمة والعقوبة، ترجمة يعقوب محمد علي حياتي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة الثامنة، العدد الثاني، 1984، ص 123.

[22] Paolo Buonanno, "Identifying the effect of education on crime: evidence from the Italian regions", op.cit, p 4.